اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

4 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى
فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل – ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

الإعداد لمؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠١٠

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي

١ – إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالحفاظ على سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز تنفيذها. وهذا الالتزام يتجسد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي اتفق عليها رؤساء دولنا وحكوماتنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ومن العناصر الأساسية في هذه الاستراتيجية إيماننا بأن نهج التعددية إزاء الأمن، بما فيه نزع السلاح وعدم الانتشار، يوفر أفضل السبل للحفاظ على النظام الدولي. ومبدأ التعددية يستند إلى مفهوم تقاسم التعهدات والالتزامات، وعلينا أن نضمن احترام هذه التعهدات والتقيد بجميع الالتزامات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من قبل الدول الأطراف كافة. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمكن أن تؤدي دورها إلا إذا كنا واثقين من امتثال كافة الدول الأطراف للالتزامات التي تفرضها تلك المعاهدة.

٢ – وقد عجز مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن الاتفاق على وثيقة ختامية موضوعية تعالج ما تلاقيه المعاهدة من تحديات هي الأكثر إلحاحا. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن خيبة الأمل هذه ينبغي أن تكون دافعا لجميع الدول الأطراف لكي تضاعف جهودها دعما لإنجاح المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠. وقد كرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، من ناحيتهم، بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في الدورة الاستعراضية الجديدة، التزام الاتحاد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك في استنتاجات مجلس الاتحاد الصادرة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٣ - ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن تلك المعاهدة تستند إلى ثلاثة دعائم يعزز كل منها الآخر، هي: عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن منع انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة السالفة الذكر أمران ضروريان للسلام والأمن العالميين. وهذا يصدق أيضا على استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقا لأحكام المعاهدة كافة. ولذلك، فإننا ملتزمون التزاما قويا بالهدف المتمثل في تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية على النحو الذي أكده الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الذي نتقيد به. والاتحاد الأوروبي يواصل تأييده للمقررات والقرارات المعتمدة في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها المعقود عام ١٩٩٥ وللوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعقود عام ٢٠٠٠، وسيضع الحالة الجارية في اعتباره.

٤ - وتواصل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إيلاء أهمية كبرى لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال العالمي لها. إن امتلاك الدول غير المنضمة لتلك المعاهدة أسلحة نووية وعدم امتثال الدول الأطراف فيها لأحكامها يقوضان الجهود المبذولة من أجل تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح. ولذلك يواصل الاتحاد الأوروبي، وفقا للموقف المشترك المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ المذكور أعلاه، مناشدة جميع الدول غير الأطراف في تلك المعاهدة التعهد بقبول التزامات عدم الانتشار ونزع السلاح، ودعوة تلك الدول إلى أن تُصبح أطرافا في المعاهدة المذكورة بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

٥ - ونحن نسلم بأن أحداثا خطيرة في مجال الانتشار النووي قد وقعت منذ نهاية المؤتمر الاستعراضي المعقود عام ٢٠٠٠. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره قلق شديد أيضا إزاء تعاظم مخاطر الإرهاب النووي، وهو مصمم على مكافحة هذا التهديد.

٦ - إن الاتجار غير المشروع بالمعدات النووية الشديدة الحساسية والتكنولوجيا النووية الشديدة الحساسية يُسبب القلق الشديد للاتحاد الأوروبي، بل ولجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بضوابط التصدير الصارمة المنسقة وطنيا ودوليا، التي نعتبرها مكملا ضروريا لالتزاماتنا الخاصة بعدم الانتشار التي تحملناها بموجب تلك المعاهدة. إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تلتزم باشتراط مجموعة موردي المواد النووية ألا تنقل الأصناف المشمولة في القائمة الموجبة لتطبيق الضمانات إلا للدول التي أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إطار تلك المجموعة على ضمان اعتبار التصديق على

البروتوكول الإضافي شرطا لتصدير ما يخضع للرقابة من أصناف نووية وتكنولوجيا نووية وكل ما يتصل بهذه الأصناف والتكنولوجيا.

٧ - إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يكمل جهودنا الرامية إلى معالجة الانتشار، حيث أنه يعالج صراحة مسألة شبكات الاتجار غير المشروع والشراء غير المشروع، ولا سيما إسهام الجهات من غير الدول في انتشار تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل. ونحن نحث الدول على التمسك بالتزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. والاتحاد الأوروبي يرحب بإعادة تأكيد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وبتمديد ولاية اللجنة المنبثقة عن القرار ١٥٤٠ لمدة سنتين أخريين بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٧٣ (٢٠٠٦). ونحن ندعو إلى التنفيذ التام لهذين القرارين الملزمين قانونا المتسقين مع هدف قرار مجلس الأمن ١٦٧٣، ألا وهو التوصل بحلول عام ٢٠٠٨ إلى الامتثال بتحقق تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ كافة.

٨ - وفي هذه السنة، التي توافق الذكرى الخمسين للموافقة على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا تأييده التام لأعمال هذه المنظمة الفريدة التي لا غنى عنها، التي تسعى معنا لتحقيق نفس الأهداف. وهذه الوكالة هي جهة الوصل العالمية للتعاون النووي السلمي ولضمان السلامة النووية، وهي تقوم بدور عالمي لا غنى عنه لمنع انتشار الأسلحة النووية ولمواجهة تهديدات الإرهاب النووي الجديدة. وما برحت الدعائم الثلاث التي يقوم عليها النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي التحقق والسلامة والتكنولوجيا، تتعزز عند الضرورة؛ وهذه الدعائم لا تزال قوية في مواجهة التحديات التي تواجه كلا منها.

٩ - ونظام الضمانات الدولية القائم لدى الوكالة هو جزء أساسي من النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. والاعتماد العالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولاتها الإضافية وتنفيذ تلك الاتفاقات والبروتوكولات يمثلان شرطا مسبقا لأي نظام ضمانات فعال جدير بالثقة.

١٠ - إن الاتحاد الأوروبي يعتبر البروتوكولات الإضافية جزءا لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وينبغي اعتبار الانضمام لهذه البروتوكولات وسيلة أساسية للتحقق من وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها المقررة بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والبروتوكولات الإضافية، بتشديدها لمعايير الامتثال وتسهيلها لاكتشاف الانتهاكات، تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. والاتحاد الأوروبي يعتبر اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولاتها الإضافية التي تبرم مع الوكالة المعيار الجاري

للتحقق، وهو يولي أولوية عليا لتنفيذ تلك الاتفاقات والبروتوكولات. ونحن نهيب بجميع الدول التي لم تُبرم بعد بروتوكولات إضافية مع الوكالة و لم تضعها موضع التطبيق أن تفعل ذلك.

١١ - إن الاتحاد الأوروبي قد وجه الأنظار في عام ٢٠٠٥ إلى الآثار التي يمكن أن يعاني منها السلام والأمن الدوليان بفعل الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد ثبتت الفائدة الشديدة للمساهمات والمناقشات أثناء مؤتمر استعراض تلك المعاهدة؛ ونحن سنواصل التأكيد على المبادئ القائمة وسنحث، أثناء دورة الاستعراض الجارية، على اعتماد تدابير تثبط عزيمة من يريد الانسحاب من المعاهدة.

١٢ - إن اعتماد قراري مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) بالإجماع يعكس قلق المجتمع الدولي الشديد من البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ونحن نشجب عدم امتثال جمهورية إيران الإسلامية لقرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادرة من قبل. ويساورنا القلق الشديد إزاء تزايد عدم تعاون جمهورية إيران الإسلامية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإعلان جمهورية إيران الإسلامية الأخير عن اعتزامها بدء تخصيب اليورانيوم على نطاق تُسميه النطاق الصناعي. إن هذه الخطوة تتعارض تعارضا مباشرا مع المطالب المتكررة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تدعو إلى تعليق جميع الأنشطة النووية المتصلة بالتخصيب، وهي المطالب التي أصبحت إلزامية بموجب قرارات مجلس الأمن. ونحن ندعو جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى إلى فتح الطريق أمام المفاوضات بالامتثال للمطالب المحددة في قراري مجلس الأمن ١٧٣٧ و ١٧٤٧. ونحن لا نزال ملتزمين بالسعي إلى حل قائم على التفاوض يعالج شواغل المجتمع الدولي. إن إيجاد حل لمسألة إيران النووية من شأنه أن يسهم في الجهود العالمية المتعلقة بعدم الانتشار وفي تحقيق الهدف المتمثل في وجود شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وسائل إيصالها.

١٣ - وفي الوقت نفسه، سيكفل الاتحاد الأوروبي تنفيذ التدابير الواردة في قرارات مجلس الأمن تنفيذا فعالا. ونحن ندعو كافة البلدان إلى تنفيذ التدابير تنفيذا تاما ودون تأخير. إن الاتحاد الأوروبي قد عقد العزم، وتوحدت كلمته، على عدم السماح لجمهورية إيران الإسلامية باحتياز قدرات نووية عسكرية وعلى إيجاد حل لكل النتائج المترتبة على برنامجها النووي، من حيث الانتشار.

١٤ - وبينما يؤيد الاتحاد الأوروبي كل التأييد الجهود الدبلوماسية المضطلع بها في إطار المحادثات السداسية، فإنه لا يزال قلقا بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية. ونحن نحث

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) وعلى تنفيذ تعهداتها الواردة في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونحن نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تفكك، بصورة كاملة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وبرامجها الخاصة بالقذائف التسيارية، وعلى احترام الالتزامات المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، وعلى الامتناع عن إجراء أية تجارب أخرى لأجهزة نووية، وعلى الإعلان مجددا عن وقف اختياري لاختبار القذائف الطويلة المدى. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بهدف إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، وقد أوضح أنه يدين تماما التجربة النووية التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١٥ - إن الاتحاد الأوروبي يؤيد السعي إلى نزع الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويرحب بتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية ووسائل إيصالها منذ نهاية الحرب الباردة. ونحن نشدد على الحاجة إلى تخفيض عام في الأسلحة النووية المكدسة على الصعيد العالمي، لا سيما من قبل من يملكون أكبر الترسانات، بينما نقر بحدوث تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية منذ نهاية الحرب الباردة، لا سيما من قبل دولتين عضوتين في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، نسلم بتطبيق مبدأ عدم القابلية للرجوع ليكون هاديا لكافة التدابير في ميدان نزع السلاح النووي والحد من التسلح، كإسهام في صون السلام والأمن والاستقرار وتعزيزهم على الصعيد الدولي، مع مراعاة هذه الشروط. ونحن نواصل بذل الجهود لضمان الشفافية باعتبارها تدبيرا طوعيا من تدابير بناء الثقة.

١٦ - ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن من المقرر انتهاء سريان معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية في عام ٢٠٠٩. وقد رحبنا بتصديق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو)، بينما نشدد في الوقت نفسه على الحاجة على إحراز مزيد من التقدم في تقليص ترساناتهما. كما نلاحظ أن معاهدة موسكو سينتهي سريانها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. والاتحاد الأوروبي يرحب بما حققته معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة موسكو من تخفيضات في أعداد الأسلحة النووية المنشورة، وهو يشدد على الحاجة على إحراز المزيد من التقدم في تقليص هذه الترسانات النووية بعمليات متابعة مناسبة. وسوف نرحب بمواصلة العمليات السالفة الذكر مرة أخرى، من خلال اتفاق متابعة ثنائي يحل محل المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

١٧ - وقد أدرجت مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ويشكل إجراء تخفيضات في هذه الأسلحة جزءا لا يتجزأ من عملية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ونحن نتطلع إلى الوفاء بما ورد في الإعلانين الرئاسيين اللذين صدرا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ عن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إجراء تخفيضات انفرادية في مخزوناتهما من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، فضلا عن الوفاء بتعهدات الدول ذات الصلة بالموضوع في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ونحن نشجع الدول المعنية على أن تشرع في إجراء مفاوضات للتوصل على أفضل نحو إلى اتفاق يمكن التحقق منه بفعالية في سبيل إجراء أكبر قدر ممكن من التخفيضات في هذه الأسلحة.

١٨ - ويقر الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، بأهمية برامج تدمير وإزالة الأسلحة النووية والمواد الانشطارية على النحو المحدد بموجب الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن الدول الأعضاء فيه والمجتمع الأوروبي تشترك في هذا الجهد الذي يستلزم، في جملة أمور، تعطيل آلاف الرؤوس الحربية النووية، وتفكيك الغواصات النووية، وبذل الجهود لتحويل المكدسات العسكرية من المواد الانشطارية إلى حالة مادية يستحيل معها استخدامها في الأسلحة النووية.

١٩ - وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركنا أساسيا في نزع السلاح النووي وفي منع الانتشار النووي على السواء. وقد شهد العام الماضي الاحتفاء بالذكرى العاشرة لفتح باب التوقيع على هذه المعاهدة، مما يذكرنا جميعا بالحاجة إلى مضاعفة جهودنا لاستكمال التصديقات المتبقية اللازمة لدخول المعاهدة حيز التنفيذ. والاتحاد الأوروبي يؤمن بأن فرض حظر ملزم قانونا على التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وعلى سائر التفجيرات النووية، إضافة إلى اعتماد نظام تحقق يتسم بالمصداقية، يمثلان أمرين حيويين. فحدوث تجارب نووية عقب فتح باب التوقيع على تلك المعاهدة يبرز الحاجة إلى دخول المعاهدة حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته الدول، ولا سيما الدول الواردة أسماؤها في المرفق الثاني، إلى أن توقع المعاهدة وتصادق عليها دونما إبطاء أو شروط، وأن تلتزم بوقف اختياري للتجارب النووية وتمتنع عن القيام بأي إجراءات منافية للالتزامات والأحكام الواردة في المعاهدة، ريثما تدخل حيز التنفيذ. ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يعرب عن تقديره لما قامت به اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من عمل جبار. وسنواصل دعمنا على نحو نشط لعمل الممثل الخاص للدول المصادقة على المعاهدة فيما يبذله من جهود لتحقيق الانضمام إلى المعاهدة على نطاق عالمي.

٢٠ - وخلال مؤتمر نزع السلاح المعقود في جنيف، شكلت المناقشات الفنية المنظمة التي دارت خلال جلسات ٢٠٠٦ ومستهل ٢٠٠٧ مصدر تشجيع لنا. وتولَّد عن المبادرة المشتركة التي اتخذها الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ زخم جديد أفضى إلى تقدم الرؤساء الستة الحاليون بمقترح رسمي في الآونة الأخيرة. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه أعماله، وأن يستأنف العمل الذي له شأن واعتبار. ولن يبدي الاتحاد الأوروبي اعتراضا على مقترح الرؤساء الستة بالصيغة التي عرض بها. فالاتحاد الأوروبي يولي أولوية واضحة للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح دون شروط مسبقة، بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، بوصف ذلك وسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وتلك أولوية ما زالت تنتظر فرصة تنفيذها.

٢١ - وفي إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن أسلحة الدمار الشامل، سيشجع الاتحاد على تهيئة بيئة دولية وإقليمية مستقرة، وسيتصدى للأسباب الجذرية المؤدية لعدم الاستقرار. وسيضطلع الاتحاد الأوروبي بالدور المنوط به في التصدي لمشاكل انعدام الأمن الإقليمي وحالات النزاع، التي تكمن وراء العديد من برامج التسلح. ونحن نسلّم بأن عدم الاستقرار لا ينشأ في فراغ، ومن ثم فإننا نلتزم بتدعيم الترتيبات الأمنية الإقليمية وعمليات نزع السلاح وتحديده على الصعيد الإقليمي.

٢٢ - ويقر الاتحاد الأوروبي بأن الضمانات الأمنية القائمة الملزمة قانونا ما زالت تحظى بقيمة عالية، على نحو ما تنص عليه البروتوكولات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية والإعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية، وحسبما لاحظ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٩٨٤ (١٩٩٥) وأعيد تأكيده في المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في المعاهدة بشأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ومن شأن الضمانات الإيجابية والسلبية أن تؤدي دورا مهما في نظام معاهدة عدم الانتشار، بل يمكن أن تشكل حافزا على الامتناع عن الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ونحن ملتزمون بالتشجيع على الاستمرار في النظر في الضمانات الأمنية.

٢٣ - ويواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء أهمية كبيرة لتكوّن مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا ومنشأة على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المناطق المعنية بحرية، على نحو ما تنص عليه المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩. فالمناطق الخالية حقا من الأسلحة النووية إنما تعزز السلام

والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي وتمثل وسيلة للتشجيع على نزع السلاح النووي وإرساء الاستقرار وبناء الثقة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوقيع وتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات ذات الصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية عقب الانتهاء من المشاورات الضرورية، كما يشجع على ذلك التوقيع والتصديق. ويحدونا الأمل أن يتسنى حل المسائل المعلقة المتصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية من خلال إجراء مشاورات شاملة وفقا للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وبموافقة من جميع الأطراف المعنية.

٢٤ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتنفيذ التام للقرارات المتعلقة بالشرق الأوسط التي اتخذها الأمم المتحدة ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي وتمديدها لعام ١٩٩٥. ويهيب الاتحاد الأوروبي بدول المنطقة أن تقوم بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وخلافها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتكون قابلة للتحقق منها على نحو فعال. ونحن نهيب بدول المنطقة كافة أن تنضم، ما لم تكن قد فعلت ذلك بعد، إلى معاهدة عدم الانتشار النووي واتفاقيات حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وأن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولها الإضافي. ونحن نومن بأن انضمام جميع دول المنطقة إلى اتفاقات الوكالة بشأن الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي ينبغي أن يشكل أولوية في نظر المجتمع الدولي ككل، وأنه سيمثل مساهمة حاسمة في تحسين الأمن والثقة على وجه العموم في الشرق الأوسط.

٢٥ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة نزع السلاح على نحو عام. ويظل عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة عناصر لا غنى عنها للأمن التعاوني بين الدول.

٢٦ - ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي والمادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تأييده لما لجميع الأطراف في المعاهدة من حق غير قابل للتصرف يخولها تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاج هذه الطاقة واستخدامها لأغراض سلمية، دونما تمييز وطبقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد أن ثمة عددا متزايدا من الدول الأطراف في تلك المعاهدة بات يولي الاهتمام لتطوير برامج نووية ترمي إلى تلبية متطلباتها في مجال الطاقة في الأجل الطويل وغير ذلك من الأغراض السلمية. ويقر الاتحاد الأوروبي بضرورة تطرق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ إلى هذه المسألة.

٢٧ - والاتحاد الأوروبي يؤكد أهمية مواصلة التعاون الدولي من أجل تعزيز السلامة النووية، والإدارة الآمنة للنفايات، والحماية المادية للمواد النووية، ويهيب بالدول التي

لم تنضم بعد إلى جميع الاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ويشير الاتحاد الأوروبي أيضا إلى أهمية مدونة قواعد السلوك الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية من الإشعاع.

٢٨ - ويشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في النقاشات الجارية الرامية إلى جعل أنشطة دورة الوقود وآليات ضمان التزود بالوقود تحت رعاية الوكالة أنشطة متعددة الأطراف. وعلى غرار التجربة التي خاضتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قبل ٥٠ سنة خلت، يمكن أن تفضي الشفافية والتنسيق والرقابة على المواد الرئيسية أو التكنولوجيات الحساسة إلى بناء مزيد من الثقة والاطمئنان بين الدول المشتركة. لذا، فإن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للاشتراك في النقاش الذي يرمي إلى استحداث آليات تمكّن البلدان التي اختارت الحصول على الطاقة الكهربائية النووية من الحصول على خدمات الوقود النووي أو الوقود ذاته، وذلك في سبيل تعزيز معاهدة عدم الانتشار.

٢٩ - ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تساعد هذه الدورة الأولى للجنة التحضيرية على إرساء الدعائم لإنجاح الدورة الاستعراضية للسنوات ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠. ولا بد من أن نولي الاهتمام الواجب لجميع جوانب تنفيذ المعاهدة، أي نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي. فهذا الاهتمام سيتيح لنا فرصة الانتقال من هذه العملية التحضيرية والمضي قدما صوب مؤتمر ٢٠١٠ الاستعراضي، بما يدعم النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ويعززه على نحو فعال.